

حان وقت القرار.. سلطنة عمان تلجأ للجيران أم لصندوق النقد

مسقط تربط تطبيق ضريبة القيمة المضافة بتحقيق معدل نمو عند 3 في المئة



تفرض الضائقة المالية على سلطنة عُمان الإسراع في اتخاذ قرار واضح بشأن ما إذا كان الوقت قد حان من أجل اللجوء إلى جيرانها الخليجيين لتلقي مساعدة مالية عاجلة أم إلى صندوق النقد الدولي، خاصة مع تساؤل هامش تحرك السلطات لتدارك الموقف دون مخاطر في ظل الظروف الراهنة.

مسقط - طرحت مسألة لجوء سلطنة عُمان إلى جيرانها في منطقة الخليج العربي نفسها بقوة مع اشتداد أزمة الاقتصاد على الرغم من أن بعض المحللين يرون أنها قد تختار الاقتراض من صندوق النقد الدولي في حال لم تفكر في ذلك. وتأتي إشارة هذا الموضوع بعد أن تزايدت التراجعات من أن البلد الخليجي، الذي يعد من بين أضعف اقتصادات المنطقة الغنية بالنفط، سيتوجه إلى سوق السندات الدولية لتمويل الموازنة الحالية.

2
مليار دولار قيمة سندات دولية يتوقع أن تطرحها مسقط هذا العام لتمويل عجز الموازنة

وتكشفت الأزمة الاقتصادية الحادة الناتجة عن مخلفات الوباء والهبوط الحاد لأسعار النفط أن مسقط غير قادرة على تجاوز محتنها دون دعم خليجي في شكل حزمة إصلاحات عاجلة على شاكلة خطة الإنقاذ التي حصلت عليها البحرين في 2018. ويعتقد محللون أن الظروف باتت مهيأة الآن أمام عُمان لجسر الهوة مع اشفاقها في ظل حكم السلطان هيثم بن طارق الذي أكد منذ الخطاب الأول عند مباشرة مهامه على أولوية العرق الخليجي. وأكد إحصان خومان رئيس أبحاث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى أم.يو.اف.جي أن سلطنة عُمان ستصدر على الأرجح سندات هذا العام، لكنها ربما تحتاج إلى التمويل على مساعدات من جيرانها الأثرياء وإلا فاللجوء إلى مساعدة من صندوق النقد.

التوازنات المالية أولوية لا تحتمل التأجيل

ولا يزال قانون ضريبة القيمة المضافة قيد النقاش، كما أن تطبيق الأمر مرهون بقرار السلطان هيثم لأن مجلس الشورى له دور استشاري فحسب. واتفقت دول الخليج على فرض ضريبة القيمة المضافة البالغة 5 في المئة مع بداية العام الماضي بعدما تضررت إيراداتها جراء هبوط أسعار النفط، لكن مسقط الأضعف مالياً بينها، أرجأت التنفيذ مرتين. وكانت ستاندر أند بورز قد أكدت مراراً أن تأجيل تطبيق ضريبة إلى ما بعد 2020، بالتزامن مع أسعار نفط منخفضة، ينطوي على مخاطر تهدد اقتصادها إلى مستويات عجز أصغر مقارنة مع الفترة الفاصلة بين عامي 2015 و2017.

ورغم أن تحقيق تلك النسبة يبدو أمراً شبيهاً مستحيل قبل ثلاث أو أربع سنوات نظراً لتباطؤ الاقتصاد العالمي، لكن محللين استطلعت رويترز آراءهم توقعوا أن تحقق عُمان ذلك الهدف في العام المقبل.



إحصان خومان
إذالم تطرح عمان سندات فإنها ستعجز إلى مكان آخر

وساعات التوقعات بتعافي اقتصاد عُمان، ويتوقع محللون في وكالة ستاندر أند بورز انكماشه بواقع 4.7 في المئة رغم أن البعض يرى أنه من الممكن أن يتحسن العام المقبل. ولدى الكثير من المحللين شكوك في قدرة مسقط على الخروج من أزمتها سريعاً في ظل الوضع القائم ولاسيما مع تبني مجلس الشورى مقترح إحدى لجانه ربط ضريبة القيمة المضافة بانتعاش النمو الاقتصادي. وذكر موقع واف الإخباري العُماني الثلاثاء أن اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى اقترحت تطبيق ضريبة القيمة المضافة مع استثناء أصحاب الدخل المنخفض منها في حال تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 3 في المئة.

ويثير لجوء مسقط للاقتراض الخارجي بشراهة لسد العجز في الموازنة مخاوف بين المستثمرين ودفع تصنيفها الائتماني إلى مستوى عالي المخاطرة، في ظل بطء وتيرة الإصلاحات وزيادة الإنفاق الحكومي. وتعتبر سلطنة عُمان أكثر عرضة لخطر تقلبات أسعار النفط مقارنة مع معظم جيرانها الأكثر ثراء في الخليج، وهي منتج صغير للخام وتنوع بعبء مستويات مرتفعة من الدين. وخفضت موديز في الشهر الماضي تصنيف البلد الخليجي إلى مستوى مرتفع المخاطر عند بي.بي.أي 2، فيما اشارت وكالات التصنيف الائتماني إلى مخاطر تتعلق باحتياجات السلطنة التمويلية وتقلص المصداق المالية لديها.

البنك الدولي يعزز دعمه للاقتصاد التونسي

تونس - أعلن البنك الدولي الثلاثاء أن تونس حصلت منذ بداية العام على حزمة تمويل من عدة مؤسسات مالية دولية، ضمن برنامج إصلاحى لمساعدة الحكومة على الاستجابة والتصدى لأزمة جائحة كورونا. وتلقت تونس، التي تشهد حالة من عدم اليقين السياسي في أعقاب استقالة حكومة إلياس الخفاف الأسبوع الماضي، مبالغ تتراوح بين 600 و700 مليون دولار حتى الآن. ورغم الضبابية السياسية تواصلت المؤسسات المالية الدولية المانحة تعزيز دعمها للاقتصاد التونسي، الذي تضرر كثيراً بسبب قيود الإغلاق جراء المخاوف من انتشار فيروس كورونا المستجد.

وبينما بدأت تونس تسجل سيطرة على تفشي الوباء محلياً، إلا أن ضعف الطلب عالمياً وتأثر القطاعات الاقتصادية المحلية بضغظان على عودة عجلة الأنشطة كما كانت قبل الأزمة بعد أن توقفت قطاعات حيوية لأكثر من 3 شهور أبرزها السياحة. ويعمل البنك الدولي على مساعدة السلطات التونسية من أجل تنفيذ برنامجها الإصلاحي الذي يسير ببطء شديد، ما انعكس على كافة المؤشرات المحددة للنمو. وأوضح البنك في بيان أن "البرنامج الإصلاحي لتونس يأتي في إطار حزمة مساندة دولية منسقة مع مساعدات على صعيد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية من الاتحاد الأوروبي". وتواجه تونس ضغوطاً من المؤسسات المالية الدولية، بما فيها

والفنادق وتخفيض الاستهلاك وزيادة العرض في سوق العقارات. ويرى سكوت ليفرمور من أوكسفورد إيكونوميكس الشرق الأوسط الذي كتب التقرير أن دعم الدولة يركز على المواطنين فيما أن الأجانب "سبعوودون إلى بلادهم أو يذهبون إلى بلاد أخرى عندما لا يكون لديهم عمل". وأكد وكالة الصحافة الفرنسية أن "هذه سياسة واعية مدروسة ليلقي الأجانب وافدين دون أن يصبحوا مهاجرين". وعلقت طيران الإمارات، أكبر شركة طيران في الشرق الأوسط تدير أسطولاً من 270 طائرة من الحجم الكبير، رحلاتها في أواخر مارس الماضي بسبب الوباء. واستأنفت بعد ذلك بأسبوعين نشاطها مخفّضاً، وهي تخطط لتسيير رحلاتها إلى 58 مدينة بحلول منتصف أغسطس المقبل، مقابل 157 قبل الأزمة الصحية.

وموطن لأحد أكبر أسواق العقارات في المنطقة. وحتى الآن، سجلت الإمارات رسمياً أكثر من 56 ألف إصابة بفيروس كورونا المستجد، و339 وفاة و49 ألف شفاء. وبحسب دراسة صادرة عن مركز تحليل أوكسفورد إيكونوميكس البريطاني، فإن العمالة في دول الخليج قد تنخفض بمقدار 13 في المئة، مع إلغاء 900 ألف وظيفة في الإمارات. ويقدّر المركز أن رحيل الأجانب أمر "محمّل"، وسيؤدى إلى خفض نسبة السكان بنسبة 4 في المئة في كل من السعودية وسلطنة عمان، وحتى نحو 10 في المئة من السكان في الإمارات وقطر. وسيؤدى هذا التغيير إلى عواقب وخيمة في قطاعات رئيسية، وبينها نقص الأيدي العاملة في قطاع المطاعم

الأجانب بدبي في سباق مع الوقت للعثور على وظائف بديلة

تزايدت محنة الأجانب في إمارة دبي مع تفاقم كوابيس فقدانهم لوظائفهم وهو ما يضعهم أمام تحديات لا حصر لها للحفاظ على حظوظهم في إمكانية تمديد إقاماتهم خاصة في ظل مساعي الشركات المحلية التأقلم مع ظروف أزمة كورونا عبر التخفيف من قوتها العاملة.

دبي - وجد العديد من الأجانب المقيمين بإمارة دبي أنفسهم في سباق مع الوقت للعثور على وظيفة تبقيهم بالبلاد، في وضعيية تخرزل مدى الضغوط التي باتت مسيطرة على العمالة الوافدة نتيجة تداعيات أزمة كورونا. وأمام مصطفى مهلة شهر واحد فقط للعثور على عمل جديد في دبي، وإلا فسيضطر لمغادرة الإمارة الخليجية التي يقم فيها منذ 2014. كعدد كبير من الأجانب غيرهم الذين تأثروا بالأزمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد.

ويضيف "هنا عملت مع علامات فندقية فاخرة ومطارات وماركات سيارات والرياضات الخطرة، ليست لديهم حصة كبيرة من السوق هناك"، مشيراً إلى أنه حتى لو عثر على عمل في بلده فإن راتبه سيكون "نصف ما اتقاضاه في دبي". ويعيش في الإمارة أكثر من 3.3 مليون شخص من الأجانب من جنسيات مختلفة، ويشكلون نحو 90 في المئة من السكان. وتعتمد تاشيرة الإقامة في الإمارات على وجود عمل. ومع تباطؤ الاقتصاد بسبب إغلاق فابروس كورونا المستجد، تم تسريح عدد كبير من الوافدين الأجانب العاملين في دبي، ودخل العديد منهم في سباق مع الزمن للعثور على وظيفة للبقاء فيها. ولا تتوفر أرقام رسمية حول أعداد الأشخاص الذين خسروا وظائفهم خلال هذه الأزمة.

وتملك دبي الاقتصاد الأكثر تنوعاً في منطقة الخليج، ويعمل الأجانب في قطاعات متنوعة من بينها السياحة والمطاعم والتكنولوجيا وغيرها من خدمات الترفيه. ويوظف قطاع الخدمات في دبي مئات الآلاف من العمال الأجانب الذين يعملون في المراكز التجارية الضخمة وغيرها. ويؤثر دبي أكثر من 16 مليون شخص سنوياً، وهي محطة تجارية مهمة،

ويقول الشاب الباكستاني (30 عاماً) الذي يعمل كمصمم غرافيكى، لوكالة الصحافة الفرنسية "تعلم جميعاً أن الإمارات مكان مؤقت وأنه عاجلاً أم آجلاً سيتوجب علينا المغادرة". وفي حال عدم عثوره على عمل في سوق بنوع تحت نقل الطلب، لا يملك الشاب "أي خيار آخر" سوى العودة إلى باكستان على الرغم من أنه لا يحب هذه الفكرة.

700
مليون دولار تلقّتها تونس من المؤسسات المالية الدولية منذ بداية العام وفق البنك الدولي

مستقبل ضبابي للعمالة الوافدة



مستقبل ضبابي للعمالة الوافدة

